

شبح التصحر يدهم المزارعين العراقيين في أراضيهم

شح المياه في نهري دجلة والفرات يأتي على المحاصيل والمواشي



العطش يطرد الناس والحيوان



لا حرث ولا زرع

بين 20 و 120 مليون دينار" أي نحو 27 ألفا إلى 82 ألف دولار أميركي. وبالنسبة إلى المزارعين، تلك "مبالغ هائلة لم يربحوا مثلها قط، ولذلك قاموا ببيع أراضيهم"، وفق الخبير، مضيفا أنه بفعل ذلك "تتحول 10 في المئة من الأراضي الزراعية كل عام إلى أحياء سكنية". ومن شأن تلك الظاهرة أن تسرع من هجرة الريفي العراقي في بلددهم بفعل الاضطرابات في التوازن الاقتصادي والاجتماعي والمناخي.

مدير قسم التخطيط في دائرة الغابات ومكافحة التصحر المهندس الزراعي سرمد كامل. وإزاء اجتياح الجفاف والتصحر والتزايد المطرد في أعداد السكان، الأرض الزراعية هي الضحية الأكبر. ويشرح الاقتصادي أحمد صدام "من جهة، يزداد الطلب على السكن، أما الزراعة فلم تعد تنتج مدخولا كبيرا". وفي محافظة البصرة حيث يقطن، أصبحت أسعار الأراضي تصل إلى "ما

ويثير هذا الوضع قلق رعد حميد وهو أيضا مربى ماشية. ويروي الرجل قصته بينما يقف على أرض متصدعة ومحرقة بفعل الشمس القوية "قبل عشرة أيام فقط كانت هذه الأرض موحلة، كان هناك ماء وخضار". وليست هذه سوى البداية. ففي السنوات القادمة، سوف تزداد تداعيات التغير المناخي حدة، كما كتب الرئيس العراقي، "مع وجود أعلى معدلات التزايد السكاني في العراق، تُفيد البيانات بأن عدد سكان البلد سينتصاف من 38 مليوناً اليوم إلى 80 مليوناً بحلول عام 2050، وهذا يُضاعف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ إذا تُركت من دون معالجة".

ويضاف ذلك إلى ارتفاع درجات الحرارة ودرجتين وانخفاض التساقطات بنسبة 9 في المئة بحلول العام 2050، وفق صالح.

وفي منطقة خانقين في شرق العراق المحاذي لإيران، يتحضر المزارع عبدالرزاق قادر البالغ من العمر 45 عاما على أرضه ومحاصيله.

ويقول لفرانس برس "أربع سنوات مرت دون مطر" على حقله للحنطة الممتد على مساحة 38 هكتارا. ويفكر عبدالرزاق جديا في التخلي عن الزراعة والعمل كعامل بناء، كما فعل غالبية فلاحي منطقته الذين هجروا حقولهم لسوء الأوضاع وغثروا مهنتهم. وطال التصحر "نسبة 69 في المئة من أراضي العراق الزراعية"، وفق ما يقول

التغير المناخي. وفي الجبايش في جنوب العراق، المنطقة الواقعة ضمن أهوار العراق المشهورة تاريخيا بمسطحاتها المائية منذ أيام السومريين، ابتلى الفلاح علي جاسب بالترحال المستمر. عليه أن يقطع، كل موسم، مسافات هائلة ليؤمن لجواميسه البيئة الملائمة لإنتاج الحليب الذي يشكل الدخل الوحيد لعائلته.

جفاف الأنهار والأهوار أصبح واضحا بالعين المجردة ويتسارع بشكل مطرد في بلد يعيش أزمتا متتالية منذ سنوات

ويروي الرجل "كل شهرين أو ثلاثة أشهر، علينا النزوح لنجد المياه"، مضيفا "إذا شربت الجواميس المياه المالحة، تتسهم، وتتوقف عن إنتاج الحليب ثم تنفق". وأصبح جفاف الأنهار والأهوار واضحا بالعين المجردة ويتسارع بشكل مطرد في بلد شهد منذ 40 عاما حروباً وأزمات متتالية أضرت بشدة بالبنية التحتية، فبات العراق يفتقر إلى مقومات التأقلم مع مناخ لا ينكف بزاد قساوة. وبحسب الأمم المتحدة، فإن 3.5 في المئة من الأراضي الزراعية في العراق فقط مزودة بانظمة ري.

وفي الأعوام الماضية، تسببت ملوحة المياه بتحويل آلاف الهكتارات من الأراضي إلى أراض بور، ويدخل مئة ألف شخص إلى المستشفيات في صيف العام 2018. ويشرح المهندس الزراعي علاء البدران من هذه المحافظة النفطية بأنه "هذا العام، وللأسرة الأولى منذ أبريل وبدء الموسم الزراعي، ارتفعت نسبة المياه المالحة".

وتعد ملوحة المياه، مرفقة بالارتفاع الشديد في درجات الحرارة، ضربة قاضية للقطاع الزراعي العراقي الذي يشكل نسبة 5 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي ويوظف 20 في المئة من إجمالي اليد العاملة في البلاد.

غير أنه قطاع ضعيف أصلا، فهو لا يؤمن أكثر من نصف احتياجات البلاد الزراعية، فيما تغرق الأسواق بواردات زراعية ذات جودة أعلى. وفي الإجمال، تضرر سبعة ملايين عراقي من الجفاف، فيما تغرق والنزوح الاضطرابي، وفق ما ذكر الرئيس العراقي برهم صالح في تقرير أصدره عن

العراق المنكوب بفعل الساسة والمسؤولين يزداد نكبة بعوامل التصحر في أقصى جنوب العراق ونقص المياه في نهري دجلة والفرات، ما يهدد الأراضي الزراعية والمواشي والمزارعين الذين لم تنق لديهم دوافع للعيش في تلك المناطق فيحززون أمتعتهم استعدادا للنزوح إلى حيث لا يعرفون.

البصرة (العراق) - كل عام يزداد وقع التغير المناخي في موسم الصيف العراقي الحار على المزارعين ومربي المواشي الذين يجدون أنفسهم مرغمين على النزوح وبيع أراضيهم، بعدما نفق عدد كبير من مواشيهم وابتلعت المباني ما تبقى من أرض صالحة للزراعة. في هذا البلد ذي المناخ الصحراوي القاسي حتى قبل التحولات المناخية الصعبة، شكلت الأهوار في الجنوب ملاذا لقطعان الجواميس التي تلجأ لمياهها العذبة احتفاء من درجات حرارة تفوق الخمسين في الصيف. وفي أقصى جنوب العراق، شكل شط العرب، المنفذ الوحيد للعراق على البحر، جنة للملاحين وسط بساطين النخيل العامرة.

وبات الوضع شبه مأساوي اليوم، فقد تسبب شح المياه في نهري دجلة والفرات خصوصا بسبب السدود التي تبنيها تركيا وإيران، وامتلاء مجاريها بكم هائل من نفايات كل المدن التي يعبرانها، كإفراقة في شط العرب حيث بدأت الملوحة تتسرب إلى الأراضي الزراعية وتقتل المحاصيل، كما الحال مع إنتاج الفلاح رقيق توفيق.

وينسكو توفيق من البصرة في جنوب العراق من أن "كل ما نزرعه يموت، أشجار النخيل، البرسيم، وهي عادة نباتات تحتل المياه المالحة، كلها تموت".

وفي تقرير أصدره عن



أرومية في إيران أكبر بحيرات العالم المالحة يهددها الجفاف

أما حجت جباري نائب مدير هيئة حماية الطبيعة والبيئة، فقال إن هناك 102 جزيرة بالبحيرة وإن خطر الجفاف يهدد الحياة البرية بتلك الجزر. وأضاف أن الغزال الأصفر البري، المهدد بالانقراض، يعيش بتلك الجزر وأنه مع انحسار المياه تمكنت بعض الحيوانات من الوصول للجزر واقتراض الغزلان.

جفاف البحيرة يؤدي إلى نزوح سكان 38 قرية بعد أن تحولت نحو 220 ألف هكتار إلى أراض ملحية

وأشار إلى أنهم يعملون حاليا على حماية هذا النوع من الغزلان. وحول لون مياه البحيرة الذي يميل إلى الأحمر، أوضح جباري أن زيادة نسبة الملوحة في المياه تتسبب في تحول لون المياه إلى الأحمر بفعل البكتيريا والعوالق النباتية بالبحيرة وهي ظاهرة موجودة بكل البحيرات المالحة.

بحيرة هامون التي تقع في محافظة سيستان وبلوتستان تقاسم بحيرة أرومية نفس المعاناة وتعرض للجفاف بعد أن كانت مصدرا للرزق الكثير من العائلات، إلا أنها تعرض اليوم للجفاف بسبب إخلال أفغانستان باتفاقية التعاون المائي بين الجانبين في السنوات الأخيرة.

وتوجد أماكن أخرى في إيران في طريقها إلى المصير ذاته مثل كاخوني وبختكان ومناطق رطبة أخرى في ظل الإهمال أو الظروف الطبيعية.

وتابع قائلا "يستوجب ذلك اتساع مساحة البحيرة إلى 4 آلاف و400 كم مربع وحجم المياه بها إلى 13 مليار متر مكعب". ولفت إلى أنهم قاموا بتنظيف الأنهار التي تصب في البحيرة من محافظات أذربيجان الغربية وأذربيجان الشرقية وكردستان، وأن ذلك ساهم في وصول مياه الأمطار والسيول التي حدثت بعد 2016 إلى البحيرة.

وأفاد سرهوش بأنهم أطلقوا عدة مشاريع للتشجيع على زراعة المحاصيل التي لا تتطلب كميات كبيرة من المياه، وعلى استخدام أساليب الزراعة الحديثة فتمكنوا من خفض استهلاك المياه بنسبة 40 في المئة.

وأضاف أنهم أسسوا محطات معالجة المياه، حيث من المتوقع أن توفر 300 مليون متر مكعب من المياه سنويا لتصب في البحيرة، إضافة إلى حفر نفق بطول 36 كم وإنشاء قناة خرسانية بطول 11 كم مستقل 650 مليون متر مكعب من المياه سنويا إلى البحيرة.

وأضاف "تم إنفاق 500 مليون دولار على جهود إحياء البحيرة".

أما مهبران نزردي مدير فرع هيئة حماية البيئة، فقال إن خطر جفاف بحيرة أرومية من أهم المشاكل التي تواجه إيران. وأكد نزردي أن جفاف البحيرة سيؤدي إلى تضرر 6 ملايين شخص بصورة مباشرة، و15 مليوناً بصورة غير مباشرة، وأن العواصف الملحية التي ستحدث حال جفاف البحيرة ستؤثر على الطبيعة والزراعة والحياة البرية بالمنطقة وستصل أيضا إلى الدول المجاورة.

2013 وانخفض حجم المياه بها من 30 مليار متر مكعب إلى مليار واحد. وذكر سرهوش أن 90 في المئة من البحيرة جف حتى عام 2013 وأن العواصف القاربية أدت إلى مشاكل بيئية في المحافظات القريبة من البحيرة. وأوضح أنه عقب جهود إحياء البحيرة زاد حجم المياه بها من 1 مليار إلى 4 مليار متر مكعب واتسعت مساحتها إلى 3 آلاف و666 كم مربع.

وأشار إلى أن بحيرة أرومية تمس حياة المواطنين بشكل مباشر وأن جفافها سيؤدي إلى "جفاف الحياة" بالمنطقة، مبيّنا أنهم يهدفون إلى تحقيق التوازن البيئي المرغوب حتى عام 2027 وفقا لخارطة الطريق الموضوعة للإبقاء.

مياهها، فضلا عن انخفاض تعاطل المطر بنسبة 10 في المئة. ومنذ ذلك التاريخ تم بذل جهود كثيرة واتخاذ عدة خطوات لإنقاذ البحيرة إلا أن الجفاف يهدد بإفشال كل تلك الجهود، كما يقول الخبراء الذين يؤكدون أن أعمال البناء المتهورة غير المدروسة التي يضطلع بها النظام في بناء السدود الكبيرة، وكذلك تعبيد الطرق لأهداف عسكرية والتي تمر وسط هذه البحيرة يؤديان إلى الإخلال بتوازنها البيئي ويسرعان من نقص مياهها.

وقال فرهاد سرهوش مدير مراكز "إحياء بحيرة أرومية" إن مساحة البحيرة كانت عام 2006 نحو 5 آلاف كم مربع تقلصت إلى 500 كم مربع فقط عام

إلى نزوح سكان 38 قرية على أطراف البحيرة، حيث بدأت نحو 220 ألف هكتار في محيطها تتحول إلى أراض ملحية. وكانت البحيرة قد تعرضت لجفاف وصل إلى 90 في المئة منذ حوالي ثماني سنوات، وفي دراسة عن جفاف البحيرة وعواقبه البيئية، نشرت على موقع البرنامج الإنمائي بشبكة المعلومات الدولية في فبراير 2013، ذكر أن نقص إمدادات المياه وصل إلى نحو 65 في المئة خلال السنوات الأخيرة، لاسيما من الثلاثة عشر نهرا الرئيسية التي تصب في جنوب البحيرة، وأكثرها نهر زرينه رود، وأن السدود المشيدة على منابعها لأغراض الري حجزت 25 في المئة من

بحيرة أرومية الواقعة بمحافظة أذربيجان الغربية شمال غربي إيران تهديدا للمنطقة بسبب نقص المياه الواردة إليها، نتيجة تغير المناخ من ناحية، ومن ناحية أخرى استنزاف مياه الروافد والأنهار التي تصب فيها، إما بتحويل مجاريها إلى الحقول الزراعية واحواض التخزين، أو بإقامة السدود عليها.

وتقع البحيرة بمدينة أرومية على الحدود مع تركيا، وتعد واحدة من أكبر البحيرات المالحة في العالم. ومازالت الجهود مستمرة لإنقاذها، إلا أن الجفاف الذي أثر على إيران يهدد أيضا بجفاف البحيرة مرة أخرى ما أدى

إلى نزوح سكان 38 قرية على أطراف البحيرة، حيث بدأت نحو 220 ألف هكتار في محيطها تتحول إلى أراض ملحية. وكانت البحيرة قد تعرضت لجفاف وصل إلى 90 في المئة منذ حوالي ثماني سنوات، وفي دراسة عن جفاف البحيرة وعواقبه البيئية، نشرت على موقع البرنامج الإنمائي بشبكة المعلومات الدولية في فبراير 2013، ذكر أن نقص إمدادات المياه وصل إلى نحو 65 في المئة خلال السنوات الأخيرة، لاسيما من الثلاثة عشر نهرا الرئيسية التي تصب في جنوب البحيرة، وأكثرها نهر زرينه رود، وأن السدود المشيدة على منابعها لأغراض الري حجزت 25 في المئة من

بحيرة حمراء بفعل البكتيريا والعوالق النباتية

إلى نزوح سكان 38 قرية على أطراف البحيرة، حيث بدأت نحو 220 ألف هكتار في محيطها تتحول إلى أراض ملحية. وكانت البحيرة قد تعرضت لجفاف وصل إلى 90 في المئة منذ حوالي ثماني سنوات، وفي دراسة عن جفاف البحيرة وعواقبه البيئية، نشرت على موقع البرنامج الإنمائي بشبكة المعلومات الدولية في فبراير 2013، ذكر أن نقص إمدادات المياه وصل إلى نحو 65 في المئة خلال السنوات الأخيرة، لاسيما من الثلاثة عشر نهرا الرئيسية التي تصب في جنوب البحيرة، وأكثرها نهر زرينه رود، وأن السدود المشيدة على منابعها لأغراض الري حجزت 25 في المئة من

بحيرة حمراء بفعل البكتيريا والعوالق النباتية

بحيرة حمراء بفعل البكتيريا والعوالق النباتية